

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.241
15 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثالثة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٤١

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الإثنين، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

././

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستدمج أي تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة قصيرة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الأولي والدوري الثاني لزامبيا (CEDAW/C/ZAM/1-2 و Amend.1)

١ - الرئيسة: قالت إن ممثلة زامبيا قد تأخرت في الحضور، ونظرا لذلك ستعلق الجلسة الى حين حضورها.

وعلقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠

٢ - وبدعوة من الرئيسة، أخذت السيدة شيغاغا (زامبيا) مكانها من مائدة اللجنة.

٣ - السيدة شيغاغا (زامبيا): قالت في معرض تقديمها للتقريرين الأولي والدوري الثاني لبلدها (Amend.1 و CEDAW/C/ZAM/1-2)، ان قيام دولة متعددة الأحزاب في زامبيا في عام ١٩٩١ والتخلي عن التخطيط المركزي قد أفضيا الى تغيير سياسي واقتصادي واسع النطاق مقترن بتأثير على أنشطة المرأة.

٤ - واستطردت قائلة إنه في إطار النظام السياسي السابق كانت الرابطة النسائية التابعة لحزب الاستقلال الوطني المتحد الحاكم مسؤولة عن تنسيق أنشطة المرأة، غير أن لكل حزب سياسي في الوقت الراهن تجمعاته المعنية بقضايا المرأة. ومنذ التغيير الذي طرأ على النظام السياسي في عام ١٩٩١، أنشأت الحكومة للجنة الوطنية للتخطيط الإنمائي لكي تنسق برامج المرأة.

٥ - وقالت إنه بينما لا توجد سياسة تمييز متعمد ضد المرأة، تعاني المرأة من الحرمان بفعل عوامل تاريخية وثقافية. فزامبيا مجتمع يسيطر فيه الذكور وتلقن فيه الفتاة فضائل الخنوع المفترضة. ويعني هذا الموقف، على سبيل المثال، أن الفتاة لا تُشجع على متابعة تعليمها.

٦ - واضافت أنه منذ تصديق زامبيا على الاتفاقية، في سياق عقد الأمم المتحدة للمرأة، كان ثمة تزايد مطرد في أنشطة المرأة. وأصبحت المنظمات غير الحكومية، بوجه خاص، نشيطة للغاية، واتخذت الحكومة موقفا يدفعها اكثر من ذي قبل، الى التدخل. والمادة ٢٣ من دستور ١٩٩١ تحرم، على وجه التحديد، التمييز المستند الى أمور منها الجنس أو الحالة الزوجية، وهذه خطوة هامة الى الأمام، لأنه فيما قبل، كان العديد من الناس يعتبرون التمييز ضد المرأة أمرا مقبولا اجتماعيا.

(السيدة شيغاغا، زامبيا)

٧ - وبخصوص المادة ٤ من الاتفاقية، قالت ان الحكومة قد اتخذت تدابير خاصة لتشجيع الفتاة على تناول المواضيع التقنية، التي من قبيل العلوم والرياضيات، كجزء من تعليمها. ونتيجة لذلك، تقارب نسبة الفتيات حاليا الـ ٢٠ في المائة من الطلاب في تلك المجالات.

٨ - وأضافت أنه في أعقاب اعتماد دستور ١٩٩١، تحسن وضع المرأة في مجالات أخرى، كفرض الحصول على الائتمان والقروض من المؤسسات المالية التي كانت تشترك فيما سبق موافقة زوج المحصنة. وبالإضافة الى ذلك، سعت الحكومة الزامبية الى توحيد القانون العرفي والتشريعي المطبق على المرأة، ومنه على سبيل المثال التشريع الذي يحكم المواريث. وتمثل هذه التدابير جميعها تغييرات إيجابية.

٩ - وأوضحت أن المرأة كانت دائما نشيطة في المجال السياسي، إلا أنها غير ممثلة بالقدر اللازم. فمن أصل ١٥٠ عضوا في البرلمان هناك تسع نساء فقط، كما أن معدل التمثيل في مجلس الوزراء منخفض. وتسعى الحكومة الآن الى تعزيز نظام سياسي متفتح حقا على الرجل والمرأة معا. ونظرا لضعف مستواهن التعليمي نسبيا، فإن العديد من النساء لا يتوفرن على الأساس التعليمي اللازم للتنافس على نحو موفق. ومرة أخرى، تدرك الحكومة هذه المشكلة وتسعى الى علاجها.

١٠ - وختمت كلمتها قائلة إن برنامج التكيف الهيكلي قد أسفر عن قدر كبير من التقشف في البلد، مما كان له انعكاسات اقتصادية اجتماعية سلبية. ونظرا لحالة البلد الاقتصادية المزرية، فإن قضايا المرأة لا تحتل الصدارة وليس من المحتمل أن تفرد لها الأولوية العليا في السنوات الخمس القادمة.

١١ - السيدة فورد: قالت إنه لئن كانت الحكومة الزامبية تعتزم بوضوح النهوض بقضية المرأة، فإن المشاكل متعددة ومستعصية في الغالب. فهناك تعليم المرأة ومحو أميتها؛ وفوق هذا وذاك، هناك أثر برامج التكيف الهيكلي على المرأة، تلك البرامج التي لشدة صرامتها، تجبر البلدان النامية، التي من قبيل زامبيا، على انتهاك أحكام المادتين ١٣ و ١١ من الاتفاقية. فما لبرامج التكيف الهيكلي من أثر مدمر لا يتم التأكيد عليه في الهيئات الدولية. وهذا ما ينبغي أن تبرزه اللجنة.

١٢ - وأضافت قائلة إن التعليقات على التوصيات العامة للجنة في التقرير المقبل لن تخلو من فائدة، لا سيما منها ما يتعلق بالتوصية العامة رقم ١٤ بشأن ختان الإناث والتوصية العامة رقم ١٩ بشأن العنف الممارس ضد المرأة.

١٣ - وأشادت بإقرار القانون الزامبي للمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بأهليتهما القانونية (الفقرة ٣٩ من الاضافة للتقرير (Amend.1 و CEDAW/C/ZAM/1-2).

١٤ - السيدة أبابكا: قالت، إنه ينبغي أن تنصح الدولة الطرف على غرار ما حدث مع رواندا في دورة سابقة، بإيفاد ممثل أسهم في كتابة التقرير بدلا من إيفاد شخص غير مطلع على محتوياته.

١٥ - وأضافت قائلة إن الحكومة قد انتهجت نهجا محمودا للغاية بإنشائها مكاتب لشؤون المرأة في جميع الوزارات، حتى يتأتى تحقيق التكامل بين نهجها تجاه قضايا المرأة (الفقرة ١٦ من الإضافة). وينبغي أن يبين التقرير القادم ما إذا كانت الإدارة المعنية بدور المرأة في التنمية (الفقرة ١٧) قد حققت أهدافها فعلا.

١٦ - السيدة عويج: قالت إنه تم إعطاء صورة جيدة عن صعوبات الانتقال الى الديمقراطية في الحياة السياسية والاقتصادية، وهي عملية لا تكون غالبا في مصلحة المرأة.

١٧ - وأوضحت أن من بين الجوانب الايجابية تطوير الجمعيات النسائية: فمنذ سنة ١٩٩١ انضم عدد من المنظمات غير الحكومية الى " الرابطة النسائية" الرائدة في تعزيز قضايا المرأة. وتساءلت عن دور هذه المنظمات غير الحكومية في الآلية الحكومية المبينة في الفقرتين ١٦ و ١٧ من الإضافة للتقرير؛ والى أي حد تساهم فعلا في اللجنة التي أنشأتها الحكومة لمراجعة الدستور. وقالت إن زامبيا لم تعمل أي شيء للمواءمة بين قانونها الوطني والاتفاقية؛ بل ان دستورها يسمح بالتمييز في مجالات يكتسب فيها العرف قوة القانون. ولعله من المفيد مرة أخرى الاطلاع على ما تقوم به المنظمات غير الحكومية للتصدي لنظام تعليمي يعزز القوالب النمطية السلبية للمرأة ومعالجة التعامل السلبي مع المرأة في وسائط الإعلام.

١٨ - وختمت كلمتها قائلة إنها تعتقد أن على اللجنة أن تتخذ موقفا من الدمار الشديد الناجم عن برامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية.

١٩ - السيدة برافو دي رامزي: قالت إنها وان كانت تقر بأن الانتقال الى الديمقراطية يتطلب وقتا فقد مضت في الواقع ٣٠ سنة على نيل زامبيا للاستقلال و ١٢ سنة على تصديقها على الاتفاقية، ومع ذلك لم تتحسن حالة المرأة إلا لماما. وتساءلت عن سبب تباطؤ وتيرة التغيير الى هذا الحد، وعمما اذا كانت العراقيل ذات طابع قانوني أو تعليمي أو اجتماعي أو اقتصادي، أم أن الأمر يعزى الى العرف ليس إلا.

٢٠ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إنها تأمل أن تتبع زامبيا في التقارير اللاحقة المبادئ التوجيهية لكتابة التقارير، وإن كانت تتفهم الظروف التي تحول دون توفير بيانات محددة.

٢١ - وأضافت قائلة إنه لا ينبغي اتخاذ أثر برنامج التكيف الهيكلي كذريعة لعدم وضع قضايا المرأة في صدارة الاهتمام، فالمرأة تمثل أكثر من نصف السكان ولا ينبغي ألا تكون شواغلها محط اهتمام إلا حينما يكون كل شيء على ما يرام؛ والأدهى من هذا أن المرأة تكون الأشد تضررا في الظروف الاقتصادية

(السيدة شوب - شيلينغ)

الصعبة. ولعل من مهام مكاتب شؤون المرأة المنشأة حديثا في زامبيا تشجيع المسؤولين في النظام الأبوي القائم حاليا على بذل قصارى الجهود لتخفيف أثر برامج التكيف الهيكلي على المرأة. فالتنمية تتوقف على تطور العنصر النسوي من السكان.

٢٢ - السيدة لين شانغزين: قالت إن في زامبيا مجالا كبيرا لتحسين مركز المرأة، التي أدلت بدلها قطعا في تحرير البلد من الحكم الاستعماري. وأعربت المتكلمة عن رغبتها في الحصول على المزيد من المعلومات بشأن العوامل الثقافية والاجتماعية الملازمة التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها، لا سيما حقها في العمل الذي يعد مفتاح المشاركة السياسية. وأعلنت موافقتها على النتائج الواردة في خاتمة الإضافة للتقرير.

٢٣ - السيدة أوكيج: قالت إنها تعتقد أنه ينبغي أن تتخذ اللجنة موقفا من الأثر الساق لبرامج التكيف الهيكلي، التي لا ينبغي أن تفضي إلى التضحية بحقوق المرأة لمصلحة حقوق أخرى، يفترض فيها أنها أكثر إلحاحا.

٢٤ - السيدة غوردوليش دي كوريا: قالت إنه في بلد نام يشهد تحولا كاملا، كما هو الأمر في زامبيا، يفترض أن تقوم المرأة بنفسها بإبلاغ الحكومة بما ينبغي أن يحتل صدارة الاهتمام من القضايا النسائية. ولعل قرار الحكومة القاضي بإنشاء مكاتب رفيعة المستوى لشؤون المرأة في شتى الوزارات سيسمح للمرأة بالمساعدة على تقرير أوجه صرف الأموال والجوانب التي يجب التركيز عليها.

٢٥ - وأعربت عن أسفها لإهدار زامبيا لفرصة إدماج أحكام معاهدات حقوق الإنسان في قانونها الداخلي حينما كانت تراجع دستورها في عام ١٩٩١. وينبغي أن تراعي الحكومة توصيات اللجنة والتوصيات الصادرة مؤخرا عن الاتحاد البرلماني الدولي التي تحث على اعتماد القوانين الرامية إلى التغلب على الاختلال الخطير في الحياة السياسية، في كل من الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكم.

٢٦ - السيدة أباك: قالت إن دستور سنة ١٩٩١ لا يزال يتضمن العديد من الأحكام التمييزية، ولا سيما فيما يتعلق بالقانون العرفي. ولحسن الحظ، تعهد الرئيس بمراجعة الدستور وأنشئت فعلا لجنة دستورية للمرأة، وينبغي أن يشير التقرير المقبل إلى ما تم إنجازه فعلا.

٢٧ - السيدة برافو دي رامزي: تساءلت عن المركز الحالي للأرامل في زامبيا وحقهن في الحضانة (الفقرة ٢١ من الإضافة) وعن الكيفية التي تعتم بها الحكومة حماية تلك الحقوق.

المادة ٢

٢٨ - السيدة أباك: قالت إن التقرير لا يتناول في أي جزء منه المادة ٢ بأي وجه من الوجوه. وأعربت عن أملها في أن يتحقق ذلك في التقرير المقبل.

٢٩ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إنها تود أن يأتي التقرير المقبل بقدر أكبر من التفاصيل عن الآلية الوطنية التي أنشئت لتعزيز قضايا المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بصلاحيات تلك الآلية وميزانيتها وهيكلها وفعاليتها.

٣٠ - السيدة ويدراوغو: قالت إن الفقرة ٢٢ من الإضافة لا تورد أي تفاصيل عن الحالة الراهنة للمرأة وكيف يجب النهوض بها لبلوغ المساواة مع الرجل، وأنها تتوقع أن يتحقق ذلك في التقرير المقبل. فتطبيق القوانين يعد دائما مشكلة تجريبية في نهاية المطاف.

المادة ٤

٣١ - السيدة برافو دي رامزي: قالت إنها تؤيد تخفيض معدلات القبول بالنسبة للمرأة حتى يتأهل المزيد من النساء للتعليم في المرحلة الثانوية، غير أنها أعربت عن قلقها لأن أي قرار يشترط تخصيص حصص فئوية قد يكون ذا أثر عكسي.

٣٢ - السيدة خان: رحبت بإدراج وحدة دور المرأة في التنمية في اللجنة الوطنية للتخطيط الإنمائي وبإنشاء مكاتب لشؤون المرأة لتنسيق البرامج لصالح المرأة في شتى الوزارات والإدارات بالحكومة الزامبية. وفي هذا الصدد، تساءلت عن التدابير المحددة التي يجري اتخاذها لتنسيق برامج المرأة، كما تساءلت إلى أي حد كانت الخطة الإنمائية الوطنية الرابعة فعالة فيما يتعلق بإشراك المرأة في التنمية.

٣٣ - السيدة لين شانغزين: طلبت المزيد من المعلومات عن تخفيض معدلات القبول لتيسير التحاق التلميذات بالمدارس الثانوية، بالإضافة إلى ذلك، أعربت عن رغبتها في معرفة المزيد من التدابير التي اتخذتها الحكومة لتشجيع المرأة على دراسة المواضيع العلمية والتقنية، ولا سيما مدى فعالية تلك التدابير وطبيعة رد فعل الجمهور إزاءها.

المادة ٥

٣٤ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن اللجنة تحتاج إلى المزيد والمزيد من المعلومات عن الممارسات العرفية والتقاليد المبينة في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من الإضافة للتقرير. فهي بصفتها أوروبية، ليست لديها صورة مفصلة تبين ماهية تلك الممارسات. وعلاوة على ذلك، فإنها، وإن كانت توافق على نظام الحصص للفتيات في التعليم الثانوي في زامبيا، تتساءل عن الداعي إلى تخفيض المعايير التعليمية لزيادة عدد التلميذات. فلربما كانت الفتيات تتلقين في المدرسة الابتدائية تعليما أقل جودة من تعليم الفتيان. وفي نظرها، فإن تخفيض المعايير قد يعمل على تعزيز القوالب النمطية السلبية بشأن المرأة.

٣٥ - السيدة مونيوز - غوميز: قالت إنها ترحب بوجود فصل في الخطة الإنمائية الوطنية الرابعة لزامبيا عن دور المرأة في التنمية. غير أنها تتساءل عن التدابير الخاصة التي اتخذتها الحكومة لتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية التي تحط من قدر المرأة، ولا سيما الأنماط السلوكية المتعلقة بدفع ثمن العروس. بالإضافة إلى التقرير الرئيسي لا تتضمن ما يكفي من المعلومات المفصلة عن تلك المسألة: وعلاوة على ذلك، تساءلت عن مدى تغير الظروف لمصلحة المرأة في المناطق الريفية. وأعربت عن رغبتها، بصفة خاصة، في معرفة إذا كان بإمكان المرأة في المناطق الريفية أن تطلب الطلاق وما إذا كانت تواجه بالعنف إن أعربت عن رغبتها في ذلك.

٣٦ - السيدة خان: قالت إنه استنادا إلى تقارير المنظمات غير الحكومية يمثل العنف الممارس ضد المرأة مشكلة خطيرة في زامبيا. والواقع أنه استنادا إلى أحد المصادر تُساء معاملته كل ٤ نساء من أصل ١٠، إما بدنيا أو نفسيا، على أيدي شركائهن. وهي تود أن تعرف في هذا الصدد، التدابير الخاصة التي تتخذها الحكومة الزامبية والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في زامبيا للتصدي لمشكلة العنف الممارس ضد المرأة.

المادة ٦

٣٧ - السيدة أبابا والسيدة برافو دي رامزي: أعربتا عن رغبتهما في معرفة المزيد عن الظروف التي تعتقل فيها الشرطة الزامبية النساء بتهمة البغاء. فقد تولدت مشاعر القلق بفعل التقارير التي تفيد باعتقال النساء لمجرد مشاهدتهن غير مصحوبات في الشارع. ولعله من المفيد أيضا معرفة ما إذا كان زبائن المومسات الذكور يتعرضون لعقوبات مماثلة للعقوبات التي تتعرض لها المومسات أنفسهن.

المادة ١٠

٣٨ - السيدة شوب - شيلينغ: تساءلت عما إذا كانت لا تزال ثمة برامج لمكافحة الأمية في زامبيا، ما دام معدل الأمية في البلد لا يزال مرتفعا إلى حد ما، لا سيما في صفوف النساء.

٣٩ - السيدة خان: قالت إنها فوجئت بمعدل تسرب الفتيات من المرحلة الثانوية، رغم ما تبذله الحكومة من جهود لتشجيع التحصيل العلمي للمرأة. وتساءلت عما إذا كان الفقر هو السبب الرئيسي لانقطاع الفتيات عن الدراسة بعد المرحلة الابتدائية.

المادة ١١

٤٠ - السيدة أبابا: قالت إن تواجد أعداد وفيرة من النساء في القطاع غير النظامي من الاقتصاد سمة شائعة في الحياة الاقتصادية بالعالم النامي، لا سيما في إفريقيا. غير أن المرأة العاملة في القطاع غير النظامي تتعرض لمضايقة متكررة من السلطات المحلية وموظفي إنفاذ القانون. فالمرأة في مهن القطاع غير

(السيدة أباكا)

النظام تدفع الضرائب والرسوم ومع ذلك يقال لها إن أنشطتها غير مشروعة. وغالبا ما تتعرض للمضايقة، بذريعة أن أعمالها التجارية تجري في أماكن غير مناسبة أو تلحق الضرر بالبيئة.

٤١ - وأعربت عن اعتقادها أن المجتمع الدولي ينبغي له أن ينظر في مسألة التخلي عن مصطلح "القطاع غير النظامي"، ما دام قد تبين أنه يشير إلى النشاط غير المشروع ويعطي نظرة سلبية عن أنشطة المرأة. واقترحت أن تتعلم المرأة في القطاع غير النظامي في زامبيا من تجربة غانا، حيث شرعت المرأة في تنظيم صفوفها في جمعيات ستمكنها من امتلاك قدرة على التفاوض مع الحكومة.

المادة ١١

٤٢ - السيدة إليتس: قالت إنها تعتقد أن تأمين العمل هو أحد المجالات التي تشتد فيها حاجة المرأة إلى المساواة. فندرة العمالة في زامبيا بفعل الحالة الاقتصادية الصعبة تقصي المرأة عن سوق العمل. وأعربت عن أملها في أن تخطو الحكومة خطوات لزيادة عدد الوظائف الإجمالية مما يخلق المزيد من الوظائف للمرأة. كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت ثمة برامج توجيه مهني متاحة للمرأة التي تلقت التعليم الثانوي والتدريب.

المادة ١٢

٤٣ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن لديها أسئلة حول الحقوق التناسلية للمرأة، وبصفة خاصة ما إذا كانت المرأة الزامبية لديها فرص للحصول على وسائل منع الحمل، والإفادة من خدمات الإجهاض والبرامج السكانية.

٤٤ - السيدة خان: قالت إنه قد لفت انتباهها ما جاء في الفقرة ٨ من التقرير من أن النساء يشكلن ٦٠ في المائة من سكان زامبيا. وأعربت عن رغبتها في معرفة سبب هذا التناقض. كما طلبت بيانات بشأن عدد ربات الأسر المعيشية في زامبيا ومعدل وفيات الأمهات.

٤٥ - السيدة أوكيج: قالت إن لديها أسئلة بشأن الحق في إجازة الأمومة في زامبيا. وتود، على وجه التحديد، أن تعرف ما إذا كان يجوز للمرأة أن تطلب إجازة أمومة إذا كان قد مضى على الوضع أقل من سنتين. وأعربت عن قلقها من أن تستخدم الحكومة سياسة إجازة الأمومة كشكل غير مباشر من أشكال تنظيم الأسرة.

المادة ١٣

٤٦ - السيدة ويدراوغو: أعربت عن رغبتها في معرفة الأسباب الرئيسية لوفاة المرأة الزامبية، وما إذا كان توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للمرأة والطفل يساعد على تخفيض معدلات الوفاة. فالمعلومات المتعلقة بهذه المواضيع غير موجودة في التقرير.

٤٧ - السيدة إليتش: أعربت عن رغبتها في معرفة المستحقات العائلية للمرأة وشروط الاستفادة منها. وبالإضافة إلى ذلك، رغبت في معرفة الشروط التي بموجبها تحصل المرأة على الائتمان للأعمال التجارية الصغيرة.

المادة ١٤

٤٨ - السيدة ويدراوغو: تساءلت عما إذا كان بالإمكان تقديم المزيد من المعلومات في التقارير اللاحقة عن الجهود التي تبذلها الحكومة لإتاحة برامجها للمرأة. فقد تبين من التقارير السابقة أن تعزيز وعي الجمهور بالبرامج المخصصة للمرأة أمر حاسم في الغالب لإنجاح تلك البرامج.

المادة ١٥

٤٩ - السيدة أوكيج: قالت إن تعيين موظفين مدنيين من رتبة أمناء مساعدين لترأس مكاتب شؤون المرأة لا يبدو متماشياً مع العمل الهام الذي يطلب من الوحدات القيام به. ومع مراعاة ذلك، فإنها تود أن تعرف المزيد عن المهام المحددة للمكاتب، ومؤهلات الموظفين المعيّنين فيها، وعدد موظفي هذه المكاتب.

٥٠ - السيدة شوب - شيلينغ: قالت إن اللجنة تحتاج إلى معلومات إضافية عن ربات الأسر المعيشية، ولا سيما توزيع ربات الأسر المعيشية في الوسط الريفي والوسط الحضري. وإذا كانت فرص العمل النظامي غير متاحة للمرأة، فإنها تود أن تعرف كيف ترعى المرأة أسرتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥